المحاضرة الثالثة: الفكر الحديث لتفسير التبادل الدولي

قدمت النظرية الحديثة في التبادل الدولي منظورا جديدا يقوم على أساس أن الميزة النسبية أو التنافسية لا يمكن أن تقوم فقط على أساس هبة الموارد بل يمكن أن تقوم كذلك بناءا على اختلاف في تقنيات الإنتاج المستخدمة أو اختلاف أذواق المستهلكين، وأعطت هذه النظرية أهمية كبيرة لدور وجود اقتصاديات الحجم ودور المعرفة والابتكار في توليد الميزة النسبية أو التنافسية، مؤكدة أن قانون النفقات النسبية الطبيعية يصلح إلا لتفسير وتحديد اتجاه ونمط التبادل الدولي في المواد الأولية والمنتجات الزراعية. إضافة إلى أن الفكر الاقتصادي الحديث يختلف عن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي من حيث المضمون خاصة على مستوى السياسات الاقتصادية، ففي حين يركز الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي على أن الميزة النسبية هي ميزة مبنية على هبة الموارد التي لا تولدها الحكومات والمنشآت المنتجة من خلال السياسات الاقتصادية، يركز الفكر الاقتصادي الحديث على أنه في ظروف المنافسة غير الكاملة للأسواق ومن خلال وجود وفرات الحجم الناتجة عن الإنتاج الكبير (زيادة العائد مع التوسع في العملية الإنتاجية) فإن هناك مجال للتدخل من قبل الحكومات (سياسات الدعم المحلي) وكذلك من طرف المنشآت (الابتكار سواءا في شكل تجديد أو اختراع) لتحسين وضعها التنافسي في الأسواق الدولية، أي التحول من مفهوم الهبات الموروثة (المزايا النسبية الطبيعية) إلى مفهوم الهبات المكتسبة (المزايا التنافسية) ومن مفهوم المنافسة الكاملة (الذي يفترض وجود إطار تنافسي ثابت) إلى مفهوم المنافسة غير الكاملة (الذي يفترض عدم ثبات عوامل السوق) الأمر الذي يستدعي جهدا من قبل الحكومات والشركات على حد السواء لخلق مزايا تنافسية جديدة ترتكز على الابتكار، الاندماج والتنبؤ بتوجهات السوق....

مساهمة "بيلا بلاسا Bella Ballassa"

قدم " بلاسا"" دراسة مهمة في تفسير التبادل الدولي وتطوير الميزة التنافسية للدولة معتمدا على عوامل: الاختراع، الانفتاح، تزايد التراكم الرأسمالي المادي والبشري عبر الزمن والتقدم في عملية التنمية كمفسرات إضافية للميزة النسبية. أطلق على هذه الدراسة منهج المراحل

مساهمة "منحاس
" B.S. Minhas

انطلق "منحاس" من قابلية دوال الإنتاج للانعكاس من كثافة عناصر الإنتاج حيث أكد أن دالة الإنتاج كثيفة العمل يمكن أن تصبح فند مستوى معين من الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج دالة كثيفة رأس المال مما يؤدي إلى تغير هيكل الصادرات من سلع كثيفة العمل إلى سلع كثيفة رأس المال وتغير هيكل الواردات من سلع كثيفة رأس المال إلى سلع كثيفة العمل (اسقط منحاس بهذا التأكيد أحد أهم الفروض التي قام عليها نموذج هكشر-أولين)

مساهمة "ستفان ليندر S. Linder :" 1961

يعتبر "ليندر"أول من قام بتحليل التبادل الدولي للسلع المتجانسة بين الدول المتقاربة من حيث مستوى التطور الاقتصادي. وذلك من خلال نظريته التي تعرف بنظرية الطلب أو نظرية تشابه الأذواق التي تشترط أن يكون الإنتاج مرتبط بحجم الطلب وأن الدولة تصدر فقط السلع التي هي محل الطلب في السوق المحلية. وأن الدول المستوردة لهذه السلع تتميز بطلب داخلي مماثل لطلب الدولة المصدرة. ويؤكد "ليندر" على شرط توافر سوق داخلي واسع كي تصدر السلعة. حيث يساهم اتساع السوق في اكتساب الشركات المحلية مزايا وفرات الحجم وما ينتج عنها من تخفيض في التكاليف ومن ثم الأسعار الأمر الذي يسمح بالوصول إلى أسواق أجنبية. وبما أن الطلب مرتبط بالدخل المتوسط للفرد وأن هذا الأخير يتميز بمستويات متقاربة في الدول الصناعية فإن حجم التبادل يكون كبير فيما بينها. ومن جهة أخرى ونتيجة لتباين متوسط الدخل الفردي بين الدول النامية والدول المتقدمة فإن حجم التبادل يكون منخفض نسبيا - قدم "ليندر" نظرية الطلب لتفسير التبادل الدولي في المنتجات الصناعية. أما فيما يخص التجارة في المواد الأولية قدم "ليندر" نفس التفسير الذي قدمه نموذج "هكشر-أولين".

قدم "ليندر" نظرية الطلب لتفسير التبادل الدولي في المنتجات الصناعية، أما فيما يخص التجارة في المواد الأولية قدم "ليندر" نفس التفسير الذي قدمه نموذج "هكشر-أولين".

مساهمة "كسينج :" 1968 Keesing

تتمثل مساهمة "كسينج" في نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة التي قامت بإدخال عنصر رأس المال البشري كعنصر إنتاجي جديد مختلف عن عنصر العمل غير الماهر (عدم تجانس عنصر العمل). وبناءا عليه فالدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل الماهر تلجأ إلى إنتاج وتصدير سلع كثيفة عنصر العمل الماهر والدول التي تعاني من ندرة نسبية في عنصر العمل الماهر تقوم باستيراد السلع كثيفة عنصر العمل الماهر

نموذج اقتصاديات الحجم:

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التبادل الدولي تطويرا لنموذج "هكشر-أولين" بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة. وترى هذه النظرية أن الدول الصناعية صغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم (زيادة العائد مع زيادة الإنتاج) في السلع النصف مصنعة لعدم قدرتها في التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى. أما الدول الصناعية الكبيرة الحجم تسعى للحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع تامة الصنع بسبب قدرتها على التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى

مساهمة " بوسنر Posner" و "هوفباور Hufbauer":

قام كل من "بوسنر" و"هوفباور" بإدخال اختلاف المستويات التكنولوجية كعامل مفسر لأنماط التبادل الدولي واعتبار أن التغير في دالة الإنتاج ناتج عن الابتكار الذي يمثل –الابتكار- المحور الأساسي في التحليل التكنولوجي بالتخلي عن الفرض المرتبطة بتشابه دوال الإنتاج.

خلصت هذه النظرية أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها –الأمر الذي يخالف ما وصل إليه نموذج "هكشر-أولين"- حيث أن الابتكار يمكن إحدى الدول من أن تكون مصدرة بغض النظر عن تفوقها في عوامل الإنتاج بحيث أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لديها احتكار التصدير في السلع المعنية بالابتكار.أي أن نموذج الفجوة التكنولوجية الذي قدمه "بوسنر" يتضمن أن الدولة صاحبة الابتكار (تجديد أو اختراع) تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي إلا أن هذا الاحتكار مؤقت مرتبط بالتفوق التكنولوجي لهذه الدولة. وعندما تصبح العملية الإنتاجية نمطية (تصبح دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة متشابهة) تفقد العوامل التكنولوجية دورها في تفسير التبادل الدولي في هذه السلعة.

وتتمثل الإضافة التي قدمها كل من " هوفباور Hufbauer" و" فريمان Freeman" لنموذج الفجوة التكنولوجية في أن الاختلافات في مستويات الأجور الدولية تعتبر محددا لطول الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية وبالتالي تحديد هيكل التجارة الخارجية الناتج عنها

مساهمة "فيرنون "Vernon و"هيرش "Hirsch":

قدم "فيرنون" و"هيرش" نظرية دورة حياة المنتوج التي ترتكز على فكرة الاحتكار التكنولوجي المرتبط بالاختراع والتركيز على السلع الجديدة ومراحل تطورها. فالتفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الدولة الأم مما يسمح له أن يكون رياديا في تطوير المنتجات الجديدة. ثم تنتقل هذه المنتجات في المراحل الموالية إلى دول أخرى. ونظرا لزيادة الطلب الأجنبي على هذه المنتجات فإن المنشأة الأجنبية تحفز على محاولة إنتاجها لصالحها. وبحصولها على هذه التكنولوجيا (نتيجة التراخيص أو تحليل الشفرات التكنولوجية) تقوم بالإنتاج والبيع في السوق المحلي – لدراسة الطلب على هذه المنتجات - ثم تقوم بالتصدير إلى أسواق أخرى ما عدا سوق الدولة الأم مما يؤدي إلى انخفاض صادرات هذه الأخيرة. وبعد اكتسابها الخبرة والمهارة وتمتعها بظاهرة وفرات الحجم ستباشر التصدير إلى الدولة الأم

طبقا لنظرية دورة حياة المنتوج فإن المنتوج يمر بثلاث مراحل: مرحلة المنتوج الجديد. مرحلة المنتوج الناضج. مرحلة المنتوج النمطي. وبمرور المنتوج من مرحلة الاختراع إلى مرحلة التنميط فإن مستويات الطلب عليه تتغير. فتكون في المرحلة الأولى منخفضة ثم تبدأ في الارتفاع بشكل بطيء لتصبح في ذروتها خلال مرحلة النضج ثم تنخفض مرة ثانية عندما يصبح المنتوج نمطيا. ويصاحب هذه التغيرات في مستويات الطلب تغيرات مناظرة في الأهمية النسبية لعناصر الإنتاج وهي تغيرات من شأنها أن تنعكس على مستوى الإنتاج وهيكل التبادل الدولي

يمكن القول أن كافة النظريات الحديثة المفسرة لأسباب قيام التبادل الدولي جاءت لتتكامل مع النظريات الكلاسيكية ونيوكلاسيكية. حيث أضفت الطابع الديناميكي على مفهوم الميزة النسبية لتصبح أكثر واقعية وملائمة مع خصائص الاقتصاد العالمي إلا أنها قدمت تفسيرا جزئيا لبعض الأسباب المسؤولة عن توافر الميزة النسبية. فقد ركزت كل نظرية على متغير من المتغيرات المفسرة للميزة النسبية ولأنماط التبادل الدولي. دون أن تنجح أي من تلك النظريات في إيجاد تفسير شامل لأسباب تمتع بعض الدول بالميزة النسبية دون البعض الآخر الأمر الذي استدعى وجود نظرية شاملة قادرة على تفسير ذلك. وهي نظرية الميزة التنافسية التي قدمها "بورتر" سنة 1990 لتفسير أنماط التخصص والتبادل التجاري.

مساهمة "ميشيل بورتر Michael Porter":

يشير "بورتر" أن نظرية الميزة النسبية التي تستند على وفرة عناصر الإنتاج تعتبر صحيحة في القرون الماضية. حيث كان من السهل تصنيف الصناعات وبالتالي السلع إلى كثيفة العمل وأخرى كثيفة رأس المال. ولكن مع تغير طبيعة المنافسة العالمية بين الصناعات أصبحت عملية الإنتاج الجديد تتسم بالكثافة المعرفية. إذن فالأساس هو أن الدولة تراهن استراتيجيا وتنجح في استخلاص منافع من التجارة الخارجية. وبالتالي يجب على الدولة أن تتوجه إلى اكتساب مزايا تنافسية مبنية على استراتيجيات الشركات في مجال الاختراع والتطوير للحصول على حصص من الأسواق.

واعتمد "بورتر" في تحليله على الأسلوب التجريبي وليس على الأساس النظري من أجل دراسة أسباب نجاح بعض منشآت الدول وبخاصة الصناعية في تحقيق نجاح تنافسي على المستوى الدولي. حيث قام بتوظيف منهجا جديدا لبلورة الميزة التنافسية للدول وصناعاتها ترتكز أساسا على أن . المنافسة في الأسواق منافسة غير كاملة وأن الحكومات وصناعاتها تتعامل استراتيجيا للتأثير على تدفقات التجارة والرفاهية الوطنية. حيث أن النجاح في المنافسة العالمية يتوقف إلى حد كبير على تحقيق الدولة لميزة تنافسية في صناعة ما إذا استطاعت تحقيق نجاح تنافسي في الأسواق العالمية لهذه الصناعة وبالتالي تم الانتقال من مفهوم الميزة النسبية إلى مفهوم الميزة التنافسية